جمعية المرأة العاملة الفلسطينية للتنمية

٨ آذار: ورقة موقف ومنظور نسوي

ترسل جمعية المرأة العاملة الفلسطينية للتنمية أحر وأطيب التمنيات إلى جميع النساء الفلسطينيات في وطننا المحتل والشتات ولجميع النساء في العالم العربي وفي جميع أنحاء العالم، بمناسبة اليوم العالمي للمرأة. وتجسد هذه المناسبة صراع النساء ونضالهن من أجل الحرية والمساواة والعدالة الاجتماعية، وتؤكد الجمعية التزامها بالمضي نحو إنهاء الاحتلال وإقامة دولة مدنية ذات سيادة ديمقراطية في حدود حزيران عام ١٩٦٧، التي تعتبر القدس عاصمة لها. دولة تعمل على حل مسألة اللاجئين وفقا للقرارات الشرعية الدولية، ولا سيما القرار١٩٤، وتحترم حقوق النساء بوصفها حقوقاً إنسانية غير قابلة للتجزئة ولا لبس فيها. وتعتبر الجمعية نفسها جزءا من الحركة النسائية الديمقراطية التي تطمح إلى تغيير الخطاب المجتمعي المحافظ القائم على النظرة الدونية والتمييز ضد النساء وعدم الاعتراف بحقوقهن كمواطنات. ويتجلى ذلك في استمرار استبعاد النساء من مناصب التنمية الوطنية ومناصب صنع القرار، الذي يهدد المشروع الفلسطيني الوطني والتنمية، والمشروع التدريجي المتحضر في العالم العربي ككل. ونعتقد أن الموقف المتعلق بقضية النساء كان ولا يزال هو المؤشر الرئيسي للديمقراطية والتقدم في أي بلد.

وعلى الرغم من أننا شهدنا مؤخرا تطورا في المفاهيم المتعلقة بحقوق النساء، التي تؤكد المساواة الكاملة المبنية على النوع الاجتماعي والقضاء على التمييز ضد النساء، لكن لا تزال النساء تعاني من التهميش. وعلى الرغم من تطور آليات الاتفاقيات الدولية والوطنية في معظم البلدان من أجل تطبيق حقوق المواطنة، التي تتجلى في اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، وقرار مجلس الأمن الدولي بشأن المرأة والأمن والسلام ؛ والاتفاقيات الدولية الأخرى، لا تزال المرأة تواجه التمييز والاستبعاد. وبالاضافة الى ذلك، الأنماط الثقافية تعزز النظرة الدونية تجاه النساء وسياسات الاستقصاء التي تواجههن.

في فلسطين، الوضع الراهن للنساء أكثر تعقيدا. حيث إن الاحتلال الإسرائيلي المستمر هو السبب الأساسي لمعاناة النساء الفلسطينيات والشعب الفلسطيني. النساء الفلسطينيات تقاتلن إلى جانب الرجل من أجل الحق في الحياة والأمن الانساني والاجتماعي والاقتصادي. وفي المقام الأول، فإن النساء وأسرهن هن الأكثر تأثرا بعواقب الاحتلال، مثل جدار الفصل العنصري الذي بني على أراض فلسطينية مصادرة وتقسيم ١٢٢ قرية ومدينة؛ ٣٠٪ من سكان الضفة الغربية. وتحولت هذه المناطق إلى جيوب محاصرة من الجدار والخط الأخضر، مما أدى إلى عزل المواطنين عن مجتمعاتهم المحلية والخدمات الضرورية، بما في ذلك الصحة والتعليم. وكانت هذه المجتمعات الأكثر تأثرا بالتطهير

العرقي وتهويد القدس والاقتلاع والتشريد بسبب هدم المنازل "غير القانونية" ومصادرة الأراضي لبناء الطرق والمستوطنات في الضفة الغربية والقدس التي تضاعف عددها منذ اتفاقية أوسلو عام ١٩٩٣. وبالإضافة إلى ذلك، لا يزال الاحتلال يعمل على ضم الأراضي الزراعية في وادي الأردن، التي تعتبر سلة الغذاء في الضفة الغربية، ويواصل عدوانه على قطاع غزة، مما يتركها في الدمار، مع اثار تستمر لسنوات عديدة. لا تزال المعابر الحدودية مغلقة ولا تزال غزة تحت الحصار.

وعلاوة على ذلك، يستهدف الاحتلال الحياة الاقتصادية للرجال من خلال مصادرة الأراضي واستهداف الصناعة وتدمير البنية التحتية والمرافق، إلى جانب الاستهداف السياسي للاعتقال والاغتيال، الذي يفرض أعباء إضافية على أكتاف النساء الفلسطينيات. فمن ناحية، تتزايد أعداد الأسر المعيشية التي ترأسها نساء على المستويين الاقتصادي والاجتماعي، بسبب العوامل المذكورة أعلاه، ومن ناحية أخرى، لا يعترف المجتمع المحلي بالمرأة كرئيسة لأسرها المعيشية ويخضعها للإشراف المجتمعي الدائم .

جمعية المرأة العاملة الفلسطينية للتنمية، باعتبارها جزءا أساسيا من الحركة النسوية، لعبت دورا رائدا على المستويات الوطنية وحقوق النساء في المجتمع الفلسطيني. وطوال مراحل النضال الوطني الفلسطيني، بذلت الجمعية جهودا هائلة لتعزيز وتمكين النساء، وزيادة مشاركتها في عمليات التنمية، وهدم جميع أشكال التمييز ضدها. العديد من المنظمات تعتبر حقوق النساء حقوق الإنسان، وقضايا النساء في فلسطين هي قضايا اجتماعية وسياسية. ونتيجة لذلك، لا يمكن للمجتمع الوطني والاجتماعي والاقتصادي الفلسطيني أن يتطور إلا بالمشاركة النشطة للنساء على أساس المساواة في جميع المجالات.

على الرغم من الدور الهائل الذي تقوم به النساء، وأن القانون الأساسي الفلسطيني ينص على مبدأ المساواة من حيث الحقوق المبنية على النوع الاجتماعي، وأن فلسطين حاليا جزء من العديد من الاتفاقيات والصكوك الدولية بما فيها اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، فإن فلسطين لم تتخذ التدابير اللازمة لإدراجها وهو ما يعتبر مرجعا أساسيا في القانون الأساسي الفلسطيني. ولم تنشرها في الجريدة الرسمية لجعلها ذات طابع إلزامي. كما أنها لم تتخذ ما يلزم من إجراءات أو سياسات أو تدابير لتغيير ثقافة التمييز ضد النساء والنظرة الدونية تجاهن والتي أعاقت تقدم وضع النساء الفلسطينيات.

لذلك ما زالت النساء الفلسطينيات تعاني من القمع على مستويين: القمع الوطني بسبب الاحتلال وإجراءاته القمعية التي تؤثر على جميع جوانب الحياة، والاضطهاد الاجتماعي القائم على النوع الاجتماعي بسبب هيمنة المفاهيم الأبوية والثقافة التي تعزز النظرة الدونية للنساء. ولا تزال النساء الفلسطينيات ينظر إليهن على أنهن متلقيات لا كصانعات للسياسات، وهذا ينعكس في العقبات والمصاعب التي تواجهها النساء الفلسطينيات من حيث الهيكل التشريعي القائم على التمييز ضد النساء، خاصة في قانون الأسرة وقانون العقوبات الساري المفعول وبالاضافة الى ذلك، نحن نشهد العنف القائم على النوع الاجتماعي ، واستبعاد النساء من المشاركة السياسية على مستوى صنع القرار بما يتماشى مع أدوارهن الاجتماعية والسياسية، على أساس اعتبار حقوق النساء كحقوق الإنسان.

قد أثرت العوامل والظروف المذكورة سابقاً على وضع النساء بشكل كبير، وتواجه النساء الفلسطينيات التمييز على مختلف المستويات. وعلى الرغم من الاتجاه المتزايد لتعليم النساء، فإنهن لا يزلن غير متواجدات في سوق العمل. ولا تزال مشاركتهن في القوى العاملة في الأراضي الفلسطينية منخفضة ولا تتجاوز ١٩٪ في ٢٠١٧/٢٠١٦، وهي نسبة منخفضة جدا مقارنة بأماكن أخرى في العالم. وبالإضافة إلى ذلك، لا تزال معدلات البطالة المرتفعة ترتفع بين الناس عموما والنساء بصفة خاصة حيث لا تزال البيئة الاقتصادية تتسم بانخفاض النمو وقلة فرص العمل. وعلى الرغم من محدوديتها فأن التوسع في فرص العمل يميل إلى تفضيل الذكور عن الإناث، ولا تزال الفجوة المبنية على النوع الاجتماعي واضحة على مستوى المشاركة في القوة العاملة ومعدل الأجور والبطالة، خاصة بين النساء المتعلمات. وينطبق نفس الأمر على زيادة معدل الفقر، وخاصة في قطاع غزة، حيث يزداد مع زيادة الاجراءات الإسرائيلية

القمعية. تعتبر النساء والأطفال أفقر الفئات، وتحمل النساء أعباء إضافية نتيجة لذلك. وهنا، يفشل قانون العمل في العديد من الجوانب مما يدعو إلى تعديله لضمان تطبيق الحقوق الاقتصادية للنساء؛ وعلى الرغم من اعتماد قانون الحد الأدنى للأجور، فإن ضعف التفتيش ومراقبة تطبيق القانون يحرم الكثير من النساء من الاستفادة منه.

في سياق آخر، لا يزال معدل العنف المنزلي والمجتمعي مرتفعا في المجتمع الفلسطيني. وتبين نتائج دراسة مؤشرات العنف في فلسطين الصادر عن الجهاز المركزي للاحصاء في عام ٢٠١١ أن حوالي ٣٧٪ من النساء تعرضن لشكل من أشكال العنف من قبل أزواجهن (٣٠٪ في الضفة الغربية مقابل ٥١٪ في غزة) ؛ ٥٥٪ من العنف الاقتصادي، و ٥٤.٨٪ من العنف الاجتماعي، و٢٣.٥٪ من العنف البدني، و١١.٨٪ من العنف الجنسي. ولا تعكس هذه الإحصاءات المعدل الفعلي للعنف ضد النساء نظرا لأن البيانات الرسمية تفتقد إلى بعض الحالات ولا يتم الإبلاغ عن حالات أخرى لأسباب مختلفة. وبالاضافة الى ذلك، فإن العنف ضد النساء لا يقتصر على العنف المنزلي حسب الدراسة نفسها، فإن حوالي ٥٪ من النساء تعرضن للعنف النفسي في الأماكن العامة، و٣. ١٪ تعرضن للتحرش الجنسي، و ٠.٦٪ تعرضن للعنف الجسدي أيضا في الأماكن العامة. وكان هناك ارتفاع في حالات قتل النساء في السنوات الأخيرة تحت ادعاءات مختلفة. وتظهر الدراسة أيضا أن هناك زيادة في عدد النساء اللاتي يلجأن إلى بيوت آمنة بعد التهديدات بالقتل. وهناك عدة أسباب لهذه الأرقام، أهمها الاحتلال، والوضع الاقتصادي، والتقاليد، والعقبات التي تواجهها النساء عند محاولتهن الوصول إلى العدالة والقانون، مما يترك أثرا سلبيا على النساء. وعلى الرغم من أن الحركة النسوية تمكنت من تحقيق بعض الإنجازات، بما في ذلك ايقاف العمل بالمادة ٩٧ من قانون العقوبات الذي سبقه قرار رئاسي بإلغاء الأحكام غير العادلة ضد النساء في قانون العقوبات باعتبار جريمة "الشرف" جريمة يعاقب عليها بموجب القانون. ومع ذلك، فإن هذه الإجراءات لا تكفي لوقف قتل النساء وردع المعتدين، حيث لا يزال بإمكانهم العثورعلى سبل لحصانتهم. البيئة القانونية التي تعزز التمييز ضد النساء والتي لا تتعامل معهن كمواطنات يتمتعن بحقوق كاملة، لا تزال موجودة لا سيما في ظل الغياب القانوني لقانون الأسرة الفلسطيني وقانون العقوبات. ولا تزال النساء محرومات من حقهن في الميراث وتخضعن لمختلف أشكال العنف.

على صعيد المشاركة السياسية وصنع القرار، تفاوتت مشاركة النساء بسبب استمرار تعليق الانتخابات الرئاسية والتشريعية وتأجيل انتخابات المجالس المحلية أكثر من مرة بعد أن كان من المفترض أن يتم عقدهم في تشرين الأول / أكتوبر ٢٠١٦. وبالإضافة إلى ذلك، النساء مستبعدات من محادثات الصلح، ولا سيما في لجان الصلح المنبثقة عن اتفاقات الصلح التي لا مكان فيها للنساء. ومع ذلك، ونتيجة للضغط المستمر للحركات النسوية على صانعي القرار، اتخذ المجلس المركزي الفلسطيني قرارا يؤكد على ضرورة الالتزام باتخاذ الخطوات اللازمة لتنفيذ نتائج العديد من الاتفاقات الدولية، بما في ذلك اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، منها زيادة حصة النساء إلى ٣٠٪. وعلى الرغم من هذا الإنجاز، لا يزال التحدي قائما في العمليات والإجراءات القانونية لإدراج بيانات هذه الاتفاقات في الإجراءات والسياسات والقوانين المحلية. كما يجب على الأحزاب السياسية أن تقوم بدور نشط في النهوض بالنساء الفلسطينيات سواء في الأنشطة الداخلية للأحزاب أو مشاركة النساء في الحياة العامة. انضمت فلسطين إلى اتفاقيات دولية تلزمها بالالتزام بالمساواة في الإجراءات والسياسات والقوانين، ولكن مشاركة النساء في الحياة السياسية لا تزال ضعيفة، مما يظهر في ضعف تمثيل النساء الفلسطينيات في مختلف دوائر صنع القرار.

إن استمرار تعليق البيئة التشريعية بسبب الإجراءات القمعية للاحتلال من جهة، وعدم وجود آفاق للمصالحة الوطنية وضعف إرادة صانعي القرار الفلسطينيين من جهة أخرى يؤثران على تقدم ووضع النساء الفلسطينيات في جميع المجالات. وهذه العوامل والعقبات تعرقل عملية رصد تطبيق القوانين الفلسطينية، مثل قانون العمل والقانون الأساسي، واعتماد قوانين هامة للنساء، مثل قانون الأسرة وقانون العقوبات. وعلى الرغم من أن تصديق فلسطين على اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة هو إنجاز نوعي لحقوق النساء، فإن النضال من أجل إدراجها في القوانين المحلية لا يزال يمثل أولوية قصوى للنساء الفلسطينيات.

اليوم العالمي للمرأة هو مناسبة هامة للنساء الفلسطينيات والنساء في جميع أنحاء العالم، بكل المعاني التي تحملها من النضال والتغيير الذي نتطلع إلى تحقيقه فيما يتعلق بوضع النساء. لقد كانت النساء الفلسطينيات نماذج يحتذى بها؛ إنهم يكافحون من أجل تحقيق مطالبهن كمواطنات في الحقوق الكاملة، والسعي إلى التحرر من الاحتلال الذي يمارس سياسات قمعية تتجاهل الاتفاقيات الدولية؛ والقانون الدولي الإنساني، والقانون الدولي لحقوق الإنسان، واتفاقية جنيف الرابعة، التي تلزم قوة الاحتلال بتوفير الحماية للمدنيين الخاضعين للاحتلال. ونحن نفهم أن عدم احترام هذه الاتفاقيات والمواثيق يترك أثرا كبيرا على أولويات النساء الفلسطينيات ويؤخر تقدمهن المبني على النوع الاجتماعي.

لا يزال ٨ آذار نقطة تنشيط للنضال الوطني والاجتماعي للنساء الفلسطينيات، وتواصل جمعية المرأة العاملة الفلسطينية للتنمية السعي إلى إقامة مجتمع فلسطيني ديمقراطي حر يقوم على العدالة الاجتماعية والمساواة المبنية على النوع الاجتماعي والقضاء على جميع أشكال التمييز. نحن نعمل على تمكين النساء للمشاركة في عمليات التنمية وتعزيز حقوقهن المدنية بوصفها حقوقا إنسانية.